رئيس اللجنة الفنية للأولويات:

الشركة الاستشارية تستكمل الدراسات التشخيصية لخمس أولويات

نجاح الأولويات يمثل مفتاحاً للنهوض بالاقتصاد الوطني

صنعاء/ سبأ:

أعلن أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات عبدالحافظ ناجي السمة استكمال إعداد الدراسات التفصيلية والتشخيصية لخمس من الأولويات العشر، وفق معايير علمية دقيقة نفذتها شركة ماكنزي الاستشارية العالمية، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية.

وبين السمة أن الدراسات المنجزة تتمثل في الدارسة التشخيصية والتفصيلية لخارطة طريق قطاع الطاقة في اليمن للفترة 2010 - 2020م، والدراسة التشخيصية لإعداد وتأهيل العمالة اليمنية وزيادة أعدادها في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا الدراسة التشخيصية للإدارة المستدامة لموارد المياه، وخطة تطوير القطاعات الاقتصادية لمدينة عدن، إضافة إلى الدراسة الخاصة ببناء القدرات واستقطاب الكفاءات المؤهلة في العمل الحكومي.

وأكد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الشركة الاستشارية بصدد استكمال دراسة بقية الأولويات وتشارك في تنفيذ 3 أولويات من الأولويات العشر، حيث سيعمل المكتب التنفيذي واللجنة الفنية على الاستفادة من خبرات الشركة وعلاقاتها مع المانحين في البحث عن التمويلات الخارجية لتنفيذ هذه الدراسات إلى جانب ما تخصصه الدولة وكذا الترويج لتنفيذ هذه الأولويات التي لاقت اهتمام وقبول المجتمع الدولي بها.. لافتا إلى الحرص في تنفيذ الدراسات التشخيصية والتفصيلية للأولويات من خلال آليات عملية وفعالة تكفل التنفيذ الدقيق لها.

وجدد رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات التأكيد على أن إقرار الأولويات العشر كبرنامج عمل للحكومة والمستمدة من البرنامج الانتخابي الرئاسي وبرنامجها العام يهدف إلى رفع كفاءة الأداء في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة، وبما يمثل حافزا لمواصلة بناء الثقة بالإدارة الحكومية وتحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي.

وقال« التحديات التي رافقت الأداء الحكومي في العام الماضي كما أشار لذلك رئيس مجلس الوزراء في التقرير المقدم لمجلس النواب، جعلت الحكومة تضع توجهات وسياسات كفيلة بمعالجة تلك التحديات ومنها التسريع في الأولويات العشر لدعم النمو الاقتصادي وتوجيه الإمكانيات والموارد المالية والمادية المتاحة لتنفيذها بما يحقق النجاح في صعيد التطبيق العملي للأولويات العشر.. لافتا بهذا الخصوص إلى انه يجري حاليا التحضير لتنظيم فعالية خاصة لإطلاق الأعمال التنفيذية لكافة مكونات الأولوية الثانية، بالتوازي مع الاحتفال بتخرج 1024 متدربا حاصلين على شهادات دولية في برنامج تدريب العمالة اليمنية المنفذ بالتعاون مع مؤسسة (صلتك) القطرية وشركة بيرسون العالمية، ضمن الأولوية الثانية.

عبد الحافظ السمة

وقال:«تحققت على صعيد برنامج تدريب العمالة اليمنية وفق احدث البرامج التدريبية العالمية في إطار الأولوية الثانية نتائج مهمة في التنفيذ الفاعل للبرنامج بنجاح الجهود المبذولة للبحث عن فرص عمل للمتدربين والاتفاق على استقدام العمالة اليمنية للعمل في السوق القطرية الذي وقع مؤخرا بصنعاء في اجتماع اللجنة الفنية اليمنية القطرية في مجال العمالة، بالإضافة إلى الاتفاق مع القطاع الخاص المحلي لاستيعاب العمالة المدربة ضمن هذا البرنامج المقرر توسيعه ليشمل اكبر عدد من المجالات والمحافظات».

وأعرب أمين عام مجلس الوزراء عن ثقته في نجاح تنفيذ الأولويات العشر في ظل الدعم والمساندة من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والمتابعة المستمرة لرئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وتفاعل الوزارات والجهات ذات العلاقة بالتنفيذ..مؤكدا أن نجاح الأولويات يمثل مفتاح الحل للنهوض بالاقتصاد الوطني ومدخلاً أساساً للتغلب على كافة التحديات، خاصة أن الأولويات استوعبت أهم المشاكل الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والأمنية التي نعاني منها.

وأشاد بهذا الخصوص بالتفاعل الجاد والحيوي من قبل القطاع الخاص وشركاء اليمن في التنمية لدعم الجهود الحكومية المبذولة لتنفيذ الأولويات وما تتطلبه من آليات مختلفة للتطبيق على صعيد الواقع لما لذلك من أهمية في دعم عملية التنمية بمختلف جوانبها.. معربا عن ثقته بان الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي يدركون أهمية استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية خاصة بعد أن أصبحت مؤهلة تأهيلاً عالياً في مختلف المجالات الفنية والمهنية..مشيدا بهذا الشأن بدعم دولة قطر لعملية تدريب العمالة ومبادرتها بالموافقة على استيعاب عمالة يمنية في سوق العمل القطرية.

صنعاء تحتضن الاجتماع الإقليمي للدول الأعضاء في مدونة سلوك جيبوتي بشأن قمع القرصنة البحرية

صنعاء / سبأ:

تحتضن العاصمة صنعاء الاجتماع الإقليمي للدول الأعضاء في مدونة سلوك جيبوتي بشأن قمع القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن في منطقة غربي المحيط الهندي وخليج عدن قبالة السواحل الصومالية، خلال الفترة 8 - 10 نوفمبر الحالي.

يشارك في الاجتماع رؤساء الهيئات البحرية في ثماني دول إلى جانب اليمن الدولة المستضيفة وهي مصر، السعودية، سلطنة عمان، اريتريا، جيبوتي، السودان، الأردن، الإمارات العربية ودول مراقبة تضم كينيا، تنزانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، هولندا، فرنسا، الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وعدد من الخبراء والمختصين من الاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة «إيمو» والجهات المعنية بمكافحة القرصنة البحرية.

وقال وزير النقل خالد إبراهيم الوزير إن عقد هذا الاجتماع في اليمن يأتي لما تتمتع به الجمهورية اليمنية من أهمية إستراتيجية، وموقع جغرافي مطل على خليج عدن والبحر الأحمر، وامتداد بحري في المحيط الهندي ووجود عدد من الموانئ اليمنية المهمة بما فيها ميناء عدن الذي يعد من أهم الموانئ العالمية التجارية.

وأشار إلى أن الاجتماع الذي تنظمه وزارة النقل والهيئة العامة للشؤون البحرية سيناقش على مدى ثلاثة أيام الموضوعات المتصلة بمهام المراكز الوطنية ونقاط الاتصال

خالد إبراهيم

ومهام المركز الإقليمي للتنسيق وتبادل المعلومات بصنعاء كمتطلب مهم من متطلبات المدونة والمقرر افتتاحه رسمياً مطلع العام القادم 2011م.

وبين انه سيتم إقرار آلية المركز الإقليمي ونظامه الإداري وآلية التعاون والتكامل بين المركز الإقليمي والمراكز الوطنية والمعلومات التي سيتم تبادلها وحالة المركز ووضعية الأطقم والتمثيل في المركز من دول الإقليم، وكذا دور المراكز الإقليمية للبحث والإنقاذ ومركز التدريب الإقليمي في جيبوتي.

ولفت وزير النقل إلى أن انعقاد الاجتماع في اليمن يأتي في ضوء الترتيبات النهائية الجارية حالياً لافتتاح المركز الإقليمي للتنسيق وتبادل المعلومات في مكافحة القرصنة البحرية بصنعاء التي يتوقع أن تصل الآلات والمعدات الخاصة بالمركز خلال نوفمبر الجاري بدعم من الاتحاد الأوروبي واليابان والمنظمة البحرية الدولية.

وأشاد بجهود ودعم الاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية « إيمو » واليابان للمركز الإقليمي وتجهيزاته .

ووقعت 17 دولة برعاية المنظمة البحرية الدولية «إيمو» على مدونة سلوك جيبوتي في جيبوتي مطلع العام الماضي حيث قدمت مشروعها اليمن في اجتماع مسقط 2006، فيما ينتظر أن توقع الأردن وعمان قريباً بعد الانتهاء من إجراءاتهما الداخلية للانضمام إلى مدونة سلوك جيبوتي.

وأكد وزير النقل أن هذا الاجتماع الإقليمي هو الثالث الذي يعقد في اليمن لبحث سبل مكافحة القرصنة البحرية ويأتي في إطار سعي اليمن الدؤوب والمتواصل لإيجاد حلول فعالة وعاجلة لمشكلة القرصنة البحرية بالتعاون مع دول الإقليم والمنظمة البحرية الدولية (ايمو).

وأضاف أن الجهود بدأت من ورشة صنعاء الإقليمية في 2005م مروراً بمؤتمر جيبوتي في يناير 2009 والذي قدمت فيه آراء وتصورات وأوراق عمل وخرج بنتائج مهمة أبرزها توقيع اليمن وعدد من دول الإقليم على مدونة السلوك بين دول شبه إقليم غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر بشأن القضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في منطقة غرب المحيط الهندي وخليج عدن، وانتهاءً بالاجتماع الثاني عشر لمذكرة تفاهم الدول المطلة على المحيط الهندي للرقابة على السفن الذي عقد بصنعاء في أكتوبر العام الماضي.

وأشار وزير النقل إلى أن جهود اليمن في مكافحة القرصنة البحرية تحظى بتأييد وإشادة دولية واسعة من المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء خاصة في ما يتصل بتنفيذ مدونة سلوك جيبوتي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح، إضافة إلى أن الاجتماع الدولي للفريق العامل لمحاربة القرصنة المشكل من الأمم المتحدة المنعقد أواخر أكتوبر الماضي في لندن، أوصى باعتماد الإستراتيجية الوطنية اليمنية لمحاربة القرصنة .

وبين أن هذا التأييد الدولي الواسع يأتي في ضوء الخطوات والإجراءات التي اتخذها اليمن لتنفيذ الالتزامات المنوطة به في هذا الشأن والحرص الكبير الذي يوليه لقضية القرصنة البحرية التي تزايدت بصورة غير مسبوقة خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

ولفت وزير النقل إلى أن اهتمام اليمن بهذه القضية بدأ منذ وقت مبكر من خلال التفاعل المستمر للسلطة البحرية مع كل الأنشطة والفعاليات منذ انضمام اليمن إلى مذكرة التفاهم للرقابة على السفن السفن عام 2002 حيث تطورت هذه المشاركة حتى أصبح اليمن من الدول البحرية المهمة في المنطقة لما يتمتع به من موقع جغرافي وما لديه من سواحل طويلة تصل إلى أكثر من 2500 كم تمتد في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن ويمتلك العديد من الجزر المهمة ما يخدم الملاحة البحرية الدولية وسلامتها، ولدى اليمن ثلاثة موانئ رئيسية في عدن والحديدة والمكلا والعديد من الموانئ الثانوية.

اليمن يصدر شحنات غاز طبيعي مسال إلى عشر دول في 2010م

صنعاء / سبأ:

قال مدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال فرانسوا رافين «إن الشركة تقوم حاليا ببناء وحدة استخلاص للغاز المنزلي في القطاع 18 في مأرب».

وأضاف في ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر الثالث للنفط والغاز والمعادن،الذي عقد بصنعاء «أن الوحدة تعتبر أول مشروع من نوعه منذ 20عاما في اليمن وسيساعد على زيادة إنتاج الغاز المنزلي بـ 12 ألف برميل يوميا،كما تدرس الشركة حالياً مشروع بناء وحدات جديدة لتخزين الغاز المنزلي في مأرب».

وأشار فرانسوا رافين إلى أن الشركة ستقوم ببناء خط أنبوب فرعي من مأرب إلى مدينة معبر بمحافظة ذمار لتغذية محطة الطاقة الكهربائية هناك.

وبين أن شحنات الغاز الطبيعي المسال اليمني وصلت عام 2010م إلى عشر دول في أنحاء العالم تقوم بشراء الغاز بشكل منتظم وهي تشيلي، المكسيك، المملكة المتحدة، إسبانيا، الكويت، الهند، اليابان، الصين، ..لافتا إلى أن هذه الدول وضعت الشركة في قائمة العملاء المفضلين لديها ما يسمح برفع قيمة المبيعات والاستمرار في بناء شهرة الشركة واليمن كبلد منتج للغاز الطبيعي المسال، كما قامت الشركة بإرسال شحنات تحويلية إلى الولايات المتحدة ودول أخرى.

وذكر في ورقة العمل أن ما يميز مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ويجعله محل تقدير وإعجاب في الأسواق العالمية أنه مشروع متكامل ابتداء من خط أنابيب الغاز وحقول الغاز في القطاع 18 بمأرب وصولا إلى ناقلات الغاز ومن ثم موانئ الاستقبال، ما ساعد الشركة في الحصول على شهرة ومصداقية.

وحول كيفية التعامل مع أسعار الغاز أكد فرانسوا رافين قدرة الشركة على بيع ما تنتجه من الغاز ولا تضطر إلى إلغاء أي شحنة بسبب قلة المشترين.. وقال: لدينا ثلاثة مشترين على المدى البعيد بعقود تمتد لعشرين عاما، أحدهم شركة كوجاز الكورية أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وكذا جي دي إف سيوز ثالث أكبر مشتر للغاز في العالم إضافة إلى شركة توتال للغاز والطاقة التي هي من ضمن أكبر 10 شركات في العالم حيث تصدرت المرتبة الخامسة عام 2010».

وقال: «عندما نذهب إلى تشيلي فنحن لا نذهب بمفردنا لأنهم يمنحوننا الفرصة وهذا يسمح بمقاومة الأسعار والحصول على الأمن الذي نحتاجه لسداد القروض البالغة 8ر2 مليار دولار»..مشيراً إلى انه يتم التعامل بشفافية كاملة مع المشترين، فهم يدفعون ثمن كل شحنة في يوم استلامها بسعر الغاز المعلن في أسواق البورصة العالمية لكنه أيضا في تباين مطلق من خلال ملاحظة أسعار مؤشر هنري هب خلال الـ 15 سنة الماضية.

وأضاف « 93 بالمائة من حجم مبيعات الغاز الطبيعي المسال تتماشى بشكل كامل وكلي مع الأسعار اليومية في الأسواق بشفافية مطلقة، والكمية المتبقية 7 بالمائة (التي تمثل مبيعات الغاز لشركة كوجاز الكورية) تباع لكن مع تحديد سقف سعري وأرضية سعرية لتوفر حماية للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال واليمن في ما يتعلق بأسعار الأسواق الآسيوية، وسنحصل على الحد الأدنى من السعر الذي يمكننا من سداد الديون».

وتابع « كمية السقف السعري هي ليست سوى 7 بالمائة، واليوم السقف السعري ليس في صالحنا لأن أسعار النفط مرتفعة وهذه الأسعار مجدولة للنفط فقط، وسنرى ما سيحدث خلال العام القادم والذي يليه».

وحول إستراتيجية المبيعات قال فرانسوا رافين«ان على الشركة أولا التزامات بتسليم الغاز من حيث الكمية والجودة، وإذا لم تقم بذلك لن تحظى باحترام الأسواق، وكذا إرسال شحنات تحويلية، بسعر أفضل وبالتالي الحصول على عوائد إضافية».

وفي ما يتعلق بدخل الحكومة من المشروع أوضح مدير عام الشركة أن دخل الحكومة يتمثل في الضرائب وكذلك حصتها من أرباح الأسهم التي ستجنيها مستقبلاً عن طريق الشركة اليمنية للغاز والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات وكلتا الجهتين مساهمتان في مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

وقال فرانسوا رافين « بسبب التركيبة الخاصة للاتفاقيات، ستكون ضريبة الدخل تصاعدية، بدءاً من 25 بالمائة إلى أن تصل 90 بالمائة وهي نسبة عالية، وسندفع المزيد من الضرائب عاماً تلو عام بغض النظر عما سيحدث، وفي غضون 20 عاماً سندفع 10 إلى 20 ضعفاً من حجم الضرائب التي ندفعها اليوم، وهذا ليس بوعد أو تكهن، لكن ما نصت عليه الاتفاقيات وما وافق عليه البرلمان ولا يمكننا الخروج من هذا».

وأضاف « في المستقبل ستختفي كميات فقاعات الغاز وستصلنا الكميات الكاملة من الغاز حتى نصل إلى الطاقة الإنتاجية القصوى للمشروع ونلبي توقعاتنا وربما لو تحسنت أسعار الغاز سنتجاوزها».

ولفت إلى أن لدى الشركة سبعة مساهمين، مولوا المشروع بمبلغ ملياري دولار، وكذلك يقوم الشركاء بدفع حصة المساهمة الخاصة بالشركة اليمنية للغاز (الحكومية)، والمساهمون أيضا يضمنون تسديد القروض البالغة 8ر2 مليار دولار التي وفرها أصحاب البنوك.

وقال «حالياً لا توجد أرباح ليتم توزيعها بين المساهمين كما أنهم يقومون بتوفير السيولة النقدية هذا العام ويمكن حتى العام القادم، لأنه لم يحن الوقت بعد لتقاسم أرباح كون الشركة لم تصل إلى المستوى الربحي الكافي، ولدى الشركة ما يكفي لدفع أجور المقاولين وتسديد ديونها، كما أننا نأخذ مبالغ مالية من المساهمين لدفع الضرائب الحكومية، وهذه طبيعة الحال بالنسبة للشركة اليوم».

وبينت الورقة أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال تتمتع بعلاقة مع الشركات المحلية، ولديها علاقات مع شركة صافر المشغل للقطاع 18 التي تنتج الغاز، كما أن الشركة تتقاسم كلفة التشغيل ورأس المال الخاص بشركة صافر مع وزارة المالية، حيث تقوم وزارة المالية بدفع كل ما يتعلق بالجانب النفطي بينما الشركة تدفع كل ما يخص الغاز وعند النظر إلى المستقبل البعيد المدى وتراجع النفط فهذا يعني أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ستمول تكاليف صافر.

وفي ما يتعلق ببرامج التنمية أشار فرانسوا رافين إلى إن الشركة تملك أكبر برامج للتنمية المستدامة في اليمن حيث تقدم منحاً للدراسة في فرنسا في مساق البكالوريوس والماجستير سنويا، وتقوم بتشييد 20 مدرسة في المناطق المجاورة للمشروع، وكذا توفير 80 منحة داخلية للطلاب للدراسة في جامعات يمنية، إضافة إلى تأهيل موظفي الشركة وموظفي الشركات المتعاقدة، وكذا تعويض ألفين من الصيادين المحليين وثلاثة آلاف و600 شخص من أصحاب الأراضي.

وفي مجال العمالة اليمنية أشار إلى أن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وفرت ستة آلاف فرصة عمل 90 بالمائة منها عن طريق المقاولين، و85 بالمائة من القوى العاملة في الشركة حاليا يمنيون، وتوفر الشركة عقود عمل كبيرة مثل وحدة التبريد التي تنفذها شركة يمنية.

وبين أن الكساد الاقتصادي العالمي الحاد أسهم في التأثير على أسعار الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وأوروبا، فيما الأسعار في أسواق آسيا تنتهج مساراً ثابتاً بشكل عام وأحيانا تحصل فيها متغيرات، لكن اليوم حلت محلها الأسواق الآسيوية بسبب النمو المطرد في الصين وطلبها المتنامي للطاقة الناتج عن قوة السوق الكورية.

وأشار مدير عام الشركة إلى أن أسعار الغاز تزداد بشكل قوي، وسوف تتساوى مع أسعار النفط، كما أنها ستتجاوز أسعار النفط، لأنه طاقة نظيفة تحتاج له المدن العملاقة، وهناك مدن عملاقة في آسيا يقطنها ما بين 10 إلى 20 مليون نسمة وهم لا يتحملون التلوث الناتج عن احتراق الوقود.

وقال « لقد أضحى العالم اليوم أكثر ترابطاً، فشحنات الغاز الطبيعي المسال اليمني ترسل إلى تشيلي وإلى الصين، وقبل 30 عاما لم يكن هناك سوى خطين هما الجزائر-فرنسا وأسبانيا وأندونيسيا-اليابان».

وأضاف « الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال مشروع جيد لليمن، ومشروع نجاح حقيقي، وقد اكتسب شهرة عالية على الصعيد الدولي وما أتمناه هو أن تكون هذه الشهرة بنفس القدر في داخل اليمن».

الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال

(10) مليارات ريال كلفة (10) مشروعات في مجال الطرق بلحج

لحج/ سبأ:

قال مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة لحج المهندس محمد أحمد ثابت إن عشرة من مشروعات الطرق الممولة مركزيا يجري تنفيذها حاليا بكلفة 10 مليارات و217 مليوناً و667 ألف ريال.

وأوضح إن هذه المشروعات تتوزع على مختلف مناطق ومديريات المحافظة وستعمل على ربط مختلف المناطق الحيوية والنائية بعضها ببعض.

وأضاف أنه يجري حاليا استكمال تنفيذ 13 مشروعا تشمل رصف الشارع العام والشارع الخلفي لمدينة الحوطة وتأهيل شبكات الصرف الصحي لحارة وأحياء عباس ,ووحيدة , والنخارة إلى جانب تنفيذ أعمال الرصف وطلاء بردورات بعض الأحياء وتأهيل حديقة القصر وملعب معاوية بقيمة إجمالية مليار و 45 مليوناً و752 ألف ريال ..مشيرا إلى أن نسبة الإنجاز بلغت 60 بالمائة.

وأفاد المهندس ثابت إن العمل جار لاستكمال مشروع الصالح السكني البالغة كلفته ملياراً و400 مليون ريال بتمويل مركزي ..مبينا أن نسبة العمل في المشروع الذي يتكون من (15) عمارة تشمل (300) شقة بلغت 70 بالمائة ..متوقعاً أن يتم الانتهاء من أعمال المشروع خلال الربع الأول من العام القادم إلى جانب تنفيذ مشروع دار الضيافة بالحسيني بقيمة 72 مليوناً و592 ألف ريال.

وأشار إلى أن المكتب أنجز المشروعات الممولة من صندوق صيانة الطرق بكلفة 300 مليون ريال إلى جانب أعمال صيانة وتأهيل الخط العام الممتد من المدينة الخضراء حتى مدينة الحوطة بطول إجمالي 26 كيلو متراً بكلفة مليار ريال.

ولفت المهندس ثابت إلى أن مكتب الأشغال قد أنجز العمل في مشروع إنارة مدينة الحوطة عاصمة المحافظة لحج والمتضمن حفر وإعادة حفر وصب قواعد الأساسات وتركيب 115 عمود إنارة في المدخل الجنوبي لمدينة الحوطة بكلفة 149 مليوناً و98 ألف ريال.

وأوضح مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة لحج وجود 13مشروعا متعثرا في مجال الطرق بكلفة مليارين و990 مليون ريال ..وارجع أسباب التعثر إلى وجودها ضمن بعض المناطق التي تشهد أعمال التخريب والتقطع من قبل العناصر الخارجة على النظام والقانون.

مبادرات شبابية وحوارات معمقة مع محلي مأرب والمانحين

(شركاء اليمن) تختتم الندوة الحوارية الرابعة.. والزايدي يؤكد أهمية تعزيز التنمية وبناء الإنسان

مأرب / علي الغليسي:

اختتمت أمس فعاليات الندوة الحوارية الرابعة التي عقدت على مدى يومين تحت شعار (من أجل تعزيز دور الشباب في التواصل والمبادرة في الحوار المجتمعي التنموي) وذلك في إطار برنامج الحوار المجتمعي من أجل التنمية الذي تقيمه منظمة شركاء اليمن ووزارة الإدارة المحلية والسلطة المحلية بمحافظة مأرب .

وقد خصص اليوم الثاني للندوة لمناقشة احتياجات شباب مأرب مع عدد من ممثلي المنظمات الدولية والجهات الداعمة للتنمية باليمن، وفي افتتاح الجلسة قال ناجي بن علي الزايدي محافظ محافظة مأرب إن المحافظة بحاجة إلى تنمية الإنسان فكرياً وثقافياً واقتصادياً قبل المشاريع التنموية ، مع تأكيده على حاجة مأرب الماسة لمثل تلك المشاريع ، ووجه الشكر للمنظمات المانحة على كل ما قدمته من مشاريع ملموسة في البنية التحتية بالمحافظة ، داعياً المانحين والمنظمات الدولية إلى إيلاء محافظة مأرب اهتماما أكبر لما من شأنه تعزيز التنمية وبناء الإنسان حيث أن المحافظة لا تزال تفتقر لعدد من المشاريع والخدمات الأساسية .

وأشاد الزايدي بالشباب المشاركين في الدورة التدريبية والندوة الرابعة والمبادرات التي قدموها طالباً من الجهات المانحة أن تتبناها ، كونها ستنعكس بشكل إيجابي لمصلحة المحافظة خصوصاً إذا تم تكثيف الدورات لبناء قدرات وتطوير مهارات الشباب ، مختتماً كلمته بالتأكيد على ضرورة أن يساهم الشباب في خدمة التنمية وتسهيل إدارتها وإزالة العوائق التي تعترضها كل في مديريته بقدر المستطاع .

وقد قام الشباب المشاركون بعرض مشاريعهم ومبادراتهم على ممثلي المنظمات المانحة المتواجدين في القاعة بطريقة العرض التقديمي (الباوربوينت)، مع مناقشتها والإجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم حول بعض القضايا التي كانت تدور بين الشباب والمجلس المحلي ، وكانت مشاريع الشباب عبارة عن أربع مبادرات منها (شباب من أجل مأرب) والهادفة إلى تأسيس كيان شبابي لمساندة التنمية وبناء قدرات الشباب ، أما المبادرة الثانية التي تحمل اسم (شباب أرض الجنتين) فقد ركزت على الجانب الزراعي ، وتضمنت المبادرة الثالثة (إسهامات الشباب في تبني الحلول السلمية للنزاعات)، وأبرزت المبادرة الرابعة (قضية رفع وعي الطلاب بأهمية التعليم الجامعي والمهني) ، وقد استمر الحوار المعمق بين الشباب والمجلس المحلي والمانحين طيلة أربع ساعات تخللتها فترات استراحة قبل أن يحضر الجميع مأدبة الغداء التي أقامتها المنظمة على شرف المشاركين في الندوة الرابعة وممثلي المنظمات المانحة.

يذكر أن اليوم الأول للندوة الرابعة التي شارك فيها (40) شخصية يمثلون شباب مأرب وأعضاء المجلس المحلي للمحافظة قد شهد إدارة حوار معمق بين الشباب والمجلس المحلي من خلال عرض مشاريع الشباب واحتياجاتهم ، وما الذي يمكن أن تقدمه السلطات المحلية، كما تضمن عروضاً متبادلة للاحتياجات التنموية القائمة في مختلف مديريات محافظة مأرب وللإمكانيات والفرص المتاحة لدى الهيئات الداعمة والمنظمات المانحة ، وذلك وفقاً لمخرجات الدورة التدريبية التي استمرت أربعة أيام (30/أكتوبر - 3/نوفمبر) تعرف خلالها الشباب المشاركون من كافة مديريات مأرب على صياغة المبادرات الذاتية وكتابة المشاريع واستقطاب التمويل ، كما دار حوار مباشر بين الشباب المشاركين والمحافظ الزايدي تم خلاله طرح العديد من الأسئلة وإبداء الملاحظات حول واقع التنمية في مأرب وتدخلات السلطة المحلية وسلبيتها تجاه عدد من القضايا.

وكانت الندوتان الثالثة والرابعة ضمن منتديات الحوار المجتمعي التنموي بمحافظة مأرب التي تقيمها منظمة شركاء اليمن قد هدفتا إلى ربط التنمية بالاحتياجات من خلال تحسين فرص تمكين الشباب وتعزيز أدوارهم في التنمية والحوار المسؤول والشفاف، كما سلطتا الضوء لمرتين متتاليتين على الأدوار التي يمكن أن يلعبها الشباب في دعم وحماية التنمية وتحقيق السلم الاجتماعي من خلال استقطابهم للقيام بأدوار وممارسات مجتمعية تتسم بالمعقولية وتصب في خدمة المجتمع ، مع المساهمة في إدماج أدوار واحتياجات الشباب في برامج وخطط عمل المجالس المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة خاصة خدمات التعليم والصحة والمياه ومبادرات حل النزاعات القبلية ، مع الاستمرار في تصميم وإدارة تجربة حوارية ديمقراطية حقيقية بين عينة شبابية من أفراد المجتمع تلقى أفرادها برنامجاً تحضيرياً من خلال ورشتين تدريبيتين وبين هيئة قيادية في مؤسسة تمثيلية للمجتمع، وذلك من أجل بناء قنوات تواصل تهدف إلى تقوية الروابط التمثيلية بين الهيئات المنتخبة ديمقراطياً وعينة تمثيلية مجتمعية بما يؤدي إلى تنمية تشاركية حساسة للخلافات.